

تفسير البحر المحيط

@ 276 @ والهالك ؟ وقيل : الصمير في { بَلَاغُوَا° } عائد على { السَّذِينَ مِّنْ قَبْلِهِمْ° } ، وفي { آتَيْنَاهُمُ } على قريش ، وما بلغ الأمم المتقدمة معشار ما آتينا قريشاً من الآيات والبينات والنور الذي جئتهم به . وأورد ابن عطية هذه الأقوال احتمالات ، والزمخشري ذكر الثاني ، وأبو عبد الله الرازي اختار الثالث ، قال : أي { السَّذِينَ مِّنْ قَبْلِهِمْ° } ما بلغوا معشار ما آتينا قوم محمد من البرهان ، وذلك لأن كتاب محمد ، عليه السلام ، أكمل من سائر الكتب وأوضح ، ومحمد ، عليه السلام ، أفضل من جميع الرسل وأفصح ، وبرهانه أو في ، وبيانه أشفى ، ويؤيد ما ذكرنا ، { وَمَا آتَيْنَاهُمُ مِّنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا } تغني عن القرآن . فلما كان المؤتى في الآية الأولى هو الكتاب ، حمل الإيتاء في الآية الثانية على إيتاء الكتاب ، وكان أولى . انتهى .

وعن ابن عباس : فليس أنه أعلم من أمته ، ولا كتاب أبين من كتابه . والمعشار مفعال من العشر ، ولم يبن على هذا الوزن من ألفاظ العدد غيره وغير المرباع ، ومعناها : العشر والرابع . وقال قوم : المعشار عشر العشر . قال ابن عطية : وهذا ليس بشيء . انتهى . وقيل : والعشر في هذا القول عشر المعشرات ، فيكون جزءاً من ألف جزء . قال الماوردي : وهو الأظهر ، لأن المراد به المبالغة في التقليل . وقال الزمخشري : فإن قلت : ما معنى { فَكَذَّبُوا° رُسُلِي } ، وهو مستغنى عنه بقوله { وَكَذَّبَ السَّذِينَ مِّنْ قَبْلِهِمْ° } ؟ قلت : لما كان معنى قوله : { وَكَذَّبَ السَّذِينَ مِّنْ قَبْلِهِمْ° } ، وفعل الذين من قبلهم التكذيب ، وأقدموا عليه ، جعل تكذيب الرسل مسبباً عنه ، ونظيره أن يقول القائل : أقدم فلان على الكفر ، فكفر بمحمد صلى الله عليه وسلم) . ويجوز أن ينعطف على قوله : { وَمَا * بَلَاغُوَا° } ، كقولك : ما بلغ زيد معشار فضل عمرو ، فيفضل عليه . { فَكَذَّبَ كَانْ نَكِيرٍ } : للمكذبين الأولين ، ليحذروا من مثله . انتهى . وفكيف : تعظيم للأمر ، وليس استفهاماً مجرداً ، وفيه تهديد لقريش ، أي أنهم معرضون لنكير مثله ، والنكير مصدر كالإنكار ، وهو من المصادر التي جاءت على وزن فعيل ، والفعل على وزن أفعل ، كالنذير والعذير من أنذر وأعذر ، وحذفت إلى من نكير تخفيفاً لأنها أجزأته . .

{ قُلْ إِنْ نَّمَا أَعْطُكُمْ بِوَاحِدَةٍ } ، قال : هي طاعة الله وتوحيده . وقال السدي : هي لا إله إلا الله . قال قتادة : هي أن تقوموا . قال أبو علي : { أَنْ تَقُومُوا } في موضع خفض على البدل من واحدة . وقال الزمخشري : { بِوَاحِدَةٍ } : بخصلة واحدة ، وهو

فسرها بقوله : { اَنْ تَقُومُوا } على أن عطف بيان لها . انتهى . وهذا لا يجوز ، لأن
بواحدة نكرة ، وأن تقوموا معرفة لتقديره قيامكم . وعطف البيان فيه مذهبان : أحدهما :
أنه يشترط فيه أن يكون معرفة من معرفة ، وهو مذهب الكوفيين ، وأما المخالف فلم يذهب
إليه ذاهب ، وإنما هو وهم من قائله . وقد ردّ النحويون على الزمخشري في قوله : { اَنْ
* مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ } عطف بيان من قوله : { بَيِّنَاتٍ فِاسْأَلُ } ، وذلك لأجل
التحالف ، فكذلك هذا . والظاهر أن القيام هنا هو الانتصاب في الأمر ، والنهوض فيه
بالهمة ، لا القيام الذي يراد به المقول على القولين ، ويبعد أن يراد به ما جوزه
الزمخشري من القيام عن مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، وتفرقهم عن مجتمعهم عنده .
والمعنى : إنما أعظكم بواحدة فيها إصابتكم الحق وخلصكم ، وهي أن تقوموا لوجه الله
متفرقين اثنين اثنين ، وواحداً واحداً ، ثم تفكروا في أمر محمد وما جاء به . وإنما
قال : { مَثْنَى وَفُرَادَى } ، لأن الجماعة يكون مع اجتماعهم تشويش خاطر والمنع من
التفكر ، وتخليط الكلام ، والتعصب